والاول اعم من الثاني اذ جواز النشر يجامع عدم جواز المد والقصر
وهو حذف الواو واليا، ثابت لهما في جميع الاحوال الا اذا انفتح
انفتاح ما قبلهما اي ما قبل الواو واليا، فانهما لا يحذفان حينئذ لوقوع
ما يدل عليهما اعني الضم والكسر بل تقرى الواو باليا والضمة واليا،
بالكسرة لوقوع الفتحة الساكنين تقولان لا تخشون ولا تخشين
بضم الواو في الاولى وكسر الياء في الثانية واصلهما تخشيون و
تخشيين بياء مضمومة في الاول مكسورة في الثاني قبل واو الضمير
وياءه حذفت الضمة والكسرة منهما لاستثقالهما على حرف العلة ثم
حذفت الياء المذكورة لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في
الاول واليا، اي في الثاني ثم اكد بالنون بعد حذف نون الرفع
للجازم فالتقى ساكنان الواو واليا، ونون التوكيد المدغمة اه
التحقيقية وما امكن حذف الواو واليا، لوقوع ما يدل عليهما محركا
فجانسهما وهو الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان شئت قلت
تحركت اليا، فيهما وانفتح ما قبلهما فقلبت الفا وحذفت لالتقاء
الساكنين وهما الالف والواو واليا، وبقا التقاء الساكنين بين الواو
واليا، والنون المدغمة او التحقيقية فحذف الواو واليا، لوقوع
ما يدل عليهما محركا اما بما سبقهما فقلبا من التقاء الساكنين وهذا
اولى التعليلين واوجهما بابدال النون التحقيقية الفا واياك ان
تظن ان الحذف واو الضمير واليا كما ظنه الكواشي في تفسيره بل
المحذوف هو لام الفعل جانبا اولى لما في الحذف من ضمير الفاعل كما هو ظاهر
وقد اخطا من زعم ان حذف نون الرفع في مثل هذا المثال انما هو لاجل
نون التاكيد لانها لا تلحق قبل دخول ما يقتضي حذف نون الرفع منه
لما تقدم في اول البحث من ان نون التوكيد لا تلحق الا ما فيه طلب او
شبهه كما عرفت ولا يحصل فيه الطلب الا بعد دخول ما يقتضي حذف
ما هو مقتض لحذف بعضا ايضا كما هو في هذا المثال ومثله في مثل ماة نكر

في الحكم

في الحكم والاعلال نحو قوله تعالى لتبلون اصله لتبلوون فاعل اعلال
تخشون فقيل لتبلون ثم اكد بالنون المشددة فحذف نون الرفع
لتوالي النونات اولان الفعل حين دخلته نون التوكيد صار بمنزلة
حذف نون الاعراب لانتفاء الاعراب التي هي علامة عليه ولا يخالف
هذا اذا صار الفعل بالتقاء ساكنين فحركت الواو بالضمة فقيل لتبلون فاعل
فاعلاله فعلان تخشون غير ان حذف نون الرفع كان في
الاول للجازم وفي هذا للتوالي لا مثال اولا انتفاء الاعراب والعلامة
بخلافه في باقي الاعلال فان قلت قد غلطت من زعم ان نون الرفع حذفت
لاجل نون التوكيد مستشهدا بانها لا تلحق قبل دخول ما يقتضي حذف
نون الرفع فانها تلحق مع وجود نون الرفع لعدم ما يقتضي
حذفها قلت هذا المثال قد فرق لك بما قلناه من جملة مقتضيات
التوكيد التقسيم وقد جعل هذا جوابا قسيما فلم يذكر لك وليس كما
يقتضي التاكيد مقتضيا لحذف نون الرفع بل لذكر الرفع قيدا في التحقيقية
مخصوص المثال المشتمل على الطلب فتامل وكذا الاعلال المذكور
اعلال نحو قوله تعالى واما ترين احدا يجوز فيه بصيغة الخاطب
المبني للمجهول وبعد لا الطلبية وبصيغة الامر وبعد لا النافية عن نون
التاكيد التحقيقية واصله ترايين على وزن تفعلين حذفت
همزته لما سمعي فقيل ترييين بياءين اولاهما مكسورة وثانيهما ساكنة
ثم حذفت كسرة الياء الاولى ثم الياء فبقيتا لالتقائهما ساكنة مع
الاخرى الساكنة وان قلت من قواعد هذا الباب ان حرف العلة اذا
تحرك وانفتح ما قبله يقلب الفا وقد تخلف حكم هذه القاعدة في
هذه الامثلة فانا فيه حرف العلة فيها متحركا بعد مفتوح وباقيا
على صورته من غير قلب فلت هذه القاعدة مخصصة باحرف علة
لا عارضة وهذا لما كان عارضة ولا اعتداد بها كذا قاله التفتازاني
قال وهذا هو السر في عود الياء المحذوفة حيث لم يقل لا